كلية التجارة
الدراسات العليا
قسم الاقتصاد

" دور الاستثمار الأجنبى المباشر فى التنمية الاقتصادية فى المملكة العربية السعودية "

The Role of Foreign direct Investments In Economic Development In Saudi Arabia

رساله لنيل درجه الماجستير فى الاقتصاد

مقدمه من / الباحث
عصام محمد فتحى شرف الدين

تحت إشراف
الأستاذ الدكتور
احمـد منـدور
أستاذ الاقتصاد بالكليه

2009

جامعة عين شمس

كلية التجارة

قسم الاقتصاد

رساله ماجستير

اسم الطالب : عصام محمد شرف الدين

عنوان الرساله :

لجنه المناقشه والحكم على الرساله

1 - الاستاذ الدكتور/ فرج عبد العزيز عزت (رئيساً)

2 - الاستاذ الدكتور/ حامد احمد مرسى (عضواً)

3 - الاستاذ الدكتور/ احمد فؤاد مندور (مشرفاً)

تاريخ المناقشه :

الدراسات العليا :

ختم الاجازه اجيزت الرساله بتاريخ

/ /

موافقة مجلس الكلية موافقة مجلس الجامعة

/ /

بسم الله الرحمن الرحيم

قال الله تعالى فى كتابه العزيز

" وقل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون "

صدق الله العظيم

شكر وتقدير

اشكر الله أن وفقنى لإتمام هذه الدراسه ، وبعد الله سبحانه وتعالى اتقدم بالشكر إلى الاستاذ الدكتور/ فرج عبد العزيز عزت استاذ الاقتصاد بالكليه الذى تفضل مشكوراً بقبول رئاسه لجنه المناقشه وقد تتلمذت على يديه فى مرحله الماجستير ، وادعوا الله أن يجزيه عنى خير ثواب .

الاستاذ الدكتور/ حامد مرسى أستاذ الاقتصاد بكليه التجاره جامعة قناه السويس لتفضله بالموافقه على المشاركه فى لجنه الحكم على الرساله ، فسأظل مديناً له ماحييت .

الاستاذ الدكتور/ احمد مندور استاذ الاقتصاد بالكلية الذى كان نعم المشرف الحق والأمين والذى أفادنى فى حياتى العلميه والعمليه فله منى كل الدعوات بالخير .

الباحث

محتويات البحث

الموضــوع	الصفحه
1 المقدمه	أ
2 المشكله	هـ
3 أهداف البحث	ك
4 فروض البحث	ك
5 خطه الدراسة	ل
الفصل الأول : الاستثمار الأجنبى المباشر	
المبحث الأول : الإطار النظرى للاستثمار الأجنبى المباشر (المفهوم – الأشكال – المزايا – السلبيات – المحددات)	1
المبحث الثانى : عرض موجز للفكر الاقتصادى والاستثمار الأجنبى المباشر .	13
الفصل الثانى : الاستثمار الأجنبى المباشر فى الدول العربيه	23
المبحث الأول : تحليل تدفقات الاستثمار الأجنبى المباشر للدول العربية	47
المبحث الثانى : عوامل انخفاض تدفق الاستثمار الأجنبى المباشر للدول العربية	
الفصل الثالث : الاستثمار الأجنبى المباشر فى دول مجلس التعاون الخليجى	
المبحث الأول : تحليل تدفقات الاستثمار الأجنبى المباشر لدول مجلس التعاون الخليجى	52
المبحث الثانى : محاور جذب الاستثمار الأجنبى المباشر لدول مجلس التعاون الخليجى .	63
الفصل الرابع : دور الاستثمار الأجنبى المباشر فى تحقيق التنمية فى المملكه العربيه السعوديه	
المبحث الأول : الاقتصاد السعودى (إطار عام)	74
المبحث الثانى : الاستثمار الأجنبى المباشر للمملكه (الأهميه – المعوقات – التعامل معه)	99
المبحث الثالث :تطور تدفقات الاستثمار الأجنبى المباشر فى المملكه العربيه السعوديه	138
المبحث الرابع : مفترحات لزيادة دور الاستثمار الأجنبى المباشر فى تحقيق	

التنمية فى المملكة العربية السعودية . النتائج – التوصيات .	

رقم الجدول		رقم الصفحة
1	إيرادات الخصخصة ومساهمة الاستثمار الأجنبى المباشر فى الدول الناميه للمدة (1990-1999)	9
2	تدفقات الاستثمارات الأجنبيه المباشره الداخله إلى الدول العربيه خلال الفتره (1980-1996)	36
3	نصيب الدول العربية من تدفقات الاستثمارات الأجنبيه المباشره خلال الفترة (1997-2006)	41
4	تدفقات الاستثمار الأجنبى المباشر الداخله للدول العربيه خلال الفتره (1980-2006) على مستوى الدول .	43
5	تطور مساهمه الدول العربيه فى تدفقات الاستثمار الأجنبى المباشر الخارجه فى العالم خلال الفتره (1980-2006) .	45
6	نسبة التدفق التراكمى للاستثمارات الأجنبيه المباشره إلى الناتج المحلى الإجمالى فى الدول العربيه .	46
7	تدفقات الاستثمار الأجنبى المباشر الداخله إلى دول مجلس التعاون الخليجى خلال الفتره (1980-2006) .	59
8	تدفقات الاستثمار الأجنبى المباشر من دول مجلس التعاون الخليجى خلال الفتره (1980-2006) .	61
9	تطور نسبه تدفقات الاستثمار الأجنبى المباشر كنسبه من الناتج المحلى الإجمالى فى دول مجلس التعاون الخليجى خلال الفتره (2000-2005)	62
10	هيكل الإنفاق على الناتج المحلى الإجمالى خلال خطه التنميه السابقه (1420-1425هـ) بالأسعار الثابته لعام 1415/1414)	69
11	تدفقات الاستثمارات الأجنبيه المباشره إلى المملكه العربيه السعوديه (1980-2006)	72
12	التطور فى حجم الاستثمارات الأجنبيه والوطنيه خلال الفترة (2003-2006) .	138

أولاً : مقدمــة :

من أهم الموارد الطبيعية التى تت -ب - لسعودية خام البترول ، وتحتل المملكة بذلك المرتبة الأولى فى إنتاج وتصدير البترول بالمنطقة العربية. ولا يخفى ما لخام البترول من أهمية كبيرة بالنسبة للصناعات الأخرى. فيستخرج منه مشتقات البترول من بنزين وزيوت وشحوم وغيرها، ويدخل فى صناعة البتروكيماويات والصناعات الكيماوية وصناعة الأسمدة وصناعة المطاط ، ويساعد على إقامة الصناعات كثيفة الطاقة كتوليد الهكرباء وصناعات الحديد والصلب والألمنيوم . كما يتوافر لدى المملكة كميات كبيرة من الغاز الطبيعى إما فى صورة مصاحبة للبترول أو فى صورة غير مصاحبة فى آبار خاصة .

ومن أهم مكونات الناتج المحلى السعودى، الناتج المتولد من القطاع النفطى، والناتج المتولد من القطاع غير النفطى. ويوجد هناك مفهومان لتقسيم الناتج المحلى الإجمالى فى هذا الصدد. أما عن المفهوم الأول فهو يشير إلى أن القطاع النفطى يشتمل على إنتاج الزيت الخام والغاز الطبيعى وعمليات تكرير البترول وما يتعلق بها من أنشطة. ومن ثم تستبعد عمليات تصنيع مشتقات البترول إلى منتجات بتروكيماوية أو غيرها من حيز القطاع النفطى وتضاف ضمن القطاع غير النفطى فى بند الصناعات التحويلية. أما المفهوم الثانى فهو يشير إلى أن القطاع النفطى يحتوى على كل الأنشطة المتعلقة بإستخراج النفط والغاز وتكرير النفط واستخلاص مشتقاته المختلفة وتصنيع هذه المشتقات إلى منتجات بتروكيماوية، ونقل وتسويق كل هذه المنتجات . ومن ثم فإن الصناعات التحويلية والتى تدرج ضمن القطاع غير النفطى لا تحتوى على العمليات التحويلية التى تتم على المنتجات النفطية . ويعتبر المفهوم الثانى أكثر تحفظاً فى نظرته للقطاع غير النفطى حيث يعرفه بأنه القطاع الذى يحتوى على جميع الأنشطة غير المتعلقة بإنتاج أو تصنيع النفط ومشتقاته .

ويمكن القول أن الاقتصاد السعودى كان يتمحور أساساً حول قطاع البترول خلال فترة السبعينات من هذا القرن ، أى أن درجة التخصص فى منتج واحد كانت مرتفعة وهذا من شأنه أن يعرض نمو الناتج المحلى لعدم الإستقرار ، حيث أن أى تقلب فى الناتج البترولى كان ينعكس بصفة أساسية على الناتج المحلى الإجمالى، وابتداء من عام 1982م أخذت نسبة مساهمة القطاع النفطى فى الناتج الإجمالى المحلى فى الإنخفاض التدريجى مما كان يعنى بالتالى زيادة نسبة القطاع غير النفطى.

ومن ثم فإن درجة التنوع فى الاقتد [illegible] لال فترة الثمانينات،

وانخفض الاعتماد على القطاع البتر [illegible] ن هذا من شأنه أن يقلل من درجة عدم الاستقرار فى نمو الاقتصاد السعودى . ولكن يتعين ملاحظة أن الزيادة فى النسبة التى يحتلها القطاع غير النفطى من الناتج المحلى ابتداء من أوائل الثمانينات لم تكن راجعة بالكامل للنمو فى هذا القطاع ، وإنما كانت راجعة ولو جزئياً إلى انكماش حجم القطاع النفطى من الناحية المطلقة وذلك نظراً للتغيرات غير المواتية التى حدثت فى أسواق البترول الدولية .

أهمية القطاع البترولى فى الاقتصاد السعودى :

لاشك أن القطاع البترولى قد لعب (ولايزال) دوراً كبيراً فى نمو ألاقتصاد السعودى وتطوره، حيث ساهمت العوائد المالية الكبيرة المتحققة من تصديره فى تغطية الإنفاق الاستثمارى الكبير الذى حدث فى المملكة وتمويل مشاريع التنمية المختلفة خاصة تلك المشاريع التى كانت تتطلب رؤوس أموال ضخمة .

ونظراً لأهمية القطاع البترولى والعوائد الناشئة منه فإن مراحل نمو الاقتصاد السعودى قد تأثرت إيجاباً وسلباً تبعاً للتغيرات التى انتابت هذه العوائد البترولية .

هذا ويمكن إبراز دور القطاع البترولى فى الاقتصاد السعودى من خلال النقاط الموجزة التالية :

1. **-نسبة كبيرة من الناتج المحلى الإجمالى يتم إنتاجها فى هذا القطاع .**
2. **-تمثل صادرات البترول ومشتقاته الجزء الأكبر من إجمالى قيمة الصادرات السعودية.**
3. **-القطاع البترولى يعتبر المصدر الرئيسى لإيرادات الدولة .**
4. **-يساهم فى توفير العديد من الفرص الوظيفية (الإدارية والمهنية)**
5. **-تزويد السوق المحلى بإحتياجاته من المنتجات البترولية والغاز باسعار مناسبة .**
6. **-تزويد القطاع الصناعى بالمواد الخام اللازمة (صناعة البتروكيماويات) .**
7. **-مايقدمه هذا القطاع من خدمات للمجتمع المحلى .**

تطور الاقتصاد السعودي :

شهد الاقتصاد السعودى خلال الثلاثة عقود الماضية (1970-2000) تحولاً كبيراً فى مختلف نواحى الحياة الاقتصادية والاجتماعية والعمرانية، وقد ساهم فى ذلك بشكل أساسى قيام الدولة ضمن إطار خطط التنمية باستثمارات واسعة النطاق لإرساء التجهيزات والبنى الأساسية المادية والمرافق الصناعية شملت إنشاء شبكة واسعة من الطرق والجسور والسدود والموانئ والأرصفة البحرية ومرافق [illegible] ات . كما تم إنفاق مبالغ كبيرة على برامج التعليم والتدريب والصحة ب [illegible] ن والكليات والجامعات وكذلك

المستشفيات العامة والتخصصية للقطاعين المدنى والعسكرى ، وفى القطاع الصناعى استثمرت الدولة موارد كبيرة فى إنشاء المدن الصناعية فى المدن الرئيسية ومصافى النفط العملاقة التى أنشأتها الدولة بمشاركة عدد من الشركات العالمية والقطاع الخاص، كما تم تمديد شبكة أنابيب ضخمة شرق المملكة ووسطها ومن الشرق إلى الغرب لنقل النفط الخام والغاز لتزويد مصافى النفط ومصانع البتروكيماويات بالجبيل وينبع باحتياجاتها من النفط والغاز وكذلك محطات التصدير بالمدينتين لتصدير النفط الخام والغاز ومشتقاتهما .ووفرت الدولة أيضاً قروضاً ومنحاً كبيرة لدعم الصناعات التحويلية والمشروعات الزراعية ومشروعات الإسكان للمواطنين .

وقد حققت جهود التنمية تغيرات ملحوظة فى هيكل الاقتصاد السعودى خلال العقود الثلاثة الماضية تمثلت فى الآتى :

- سجل الناتج المحلى الإجمالى بالأسعار الثابتة لعام 1415/1414هـ(1994م) معدل نمو سنوى بقدر بنحو 4.7% فى المتوسط خلال الفترة (1970-2000) .
- حقق القطاع النفطى معدل نمو سنوى يقارب 4.1% فى المتوسط خلال الفترة ،غير أن متوسط نصيبه فى الناتج المحلى الإجمالى أنخفض إلى مابين 29.0 إلى 32.0% خلال سنوات الخطة السادسة مقابل أكثر من نصف الناتج المحلى الإجمالى (55.5%) خلال خطة التنمية الأولى ، نتيجة لتوسع وتنوع النشاط الاقتصادى غير المرتبط مباشرة بالقطاع النفطى .
- حقق القطاع غير النفطى معدل نمو سنوى أعلى يقدر بنحو 5.8% فى المتوسط وارتفع متوسط نصيبه فى الناتج المحلى الإجمالى من حوالى 45% خلال الخطة الأولى إلى حوالى 68% خلال الخطة السادسة .
- سجل القطاع الخاص معدل نمو سنوى يقارب 6% فى المتوسط وارتفع متوسط نصيبه فى الناتج المحلى غير النفطى إلى حوالى 73% فى حين بلغ متوسط نصيب القطاع الحكومى حوالى 37% .
- أرتفع متوسط دخل الفرد السعودى السنوى (نصيبه فى الناتج المحلى الإجمالى) خلال الفترة بنحو سته أمثال ونصف من حوالى 3750 ريالاً إلى حوالى 24150 ريالاً .
- أرتفع تقدير حجم العمالة السعودية من نحو 1.2 مليون شخص عام 1969م إلى نحو 3.2 مليون شخص عا[illegible] سنوى يقارب 3.3% فى المتوسط

- ارتفعت أعداد العمالة الأجنبية من حوالى 0.5 مليون عام 1975م إلى حوالى 4.0 مليون عام 1999م، ممثلة حوالى 55.5% من إجمالى القوى العاملة .
- زاد عدد الملتحقين بالمؤسسات التعليمية من نحو 0.6 مليون طالب وطالبة عام 1969 مإلى حوالى 4.7 مليون طالب وطالبة عام 1999م بمعدل نمو سنوى مقدراه 7% فى المتوسط .

وقد تأثر أداء الاقتصاد السعودى خلال عام 2001م بالتراجع فى أسعار النفط عندما تباطأ معدل النمو الاقتصادى العالمى وخاصة فى البلدان الصناعية، مما أدى إلى انخفاض الطلب على النفط وانخفاض أسعاره بنسبة 14.0% . فقد تراجع متوسط سعر النفط العربى الخفيف إلى حوالى 23.1 دولاراً للبرميل مقارنة بنحو 26.8 دولاراً للبرميل فى عام 2000م . وانخفضت قيمة الصادرات النفطية بنسبة 8.8%، مما أنعكس سلباً على وضع الميزانية العامة فى المملكة التى سجلت عجزاً يقدر بنحو 27 مليار ريال. وعلى الرغم من تراجع اسعار النفط والكميات المنتجة منه فى عام 2001م إلا أن الاقتصاد السعودى سجل تطورات إيجابية بارزة تمثلت فى محافظته على معدل تضخم منخفض واستمرار النمو المرتفع للقطاع الخاص غير النفطى، وزيادة الكفاءة فى أداء القطاع المصرفى وفقاً للمعايير الدولية، وتواصل الإصلاحات الهيكلية ، والتنظيمية ، وتعزيز دور التخصيص .

والجدول التالى يوضح لنا معدلات النمو الحقيقى فى القطاعات النفطية وغير النفطية الرئيسية خلال الفترة (1998-2002) .

معدلات النمو الحقيقى فى القطاعات النفطية وغير النفطية الرئيسية

	(1998)	(1999)	(2000)	22/1421 (2001) ت	23/1422 (2002)ت

الناتج المحلى الإجمالى *	- 2.8	- 0.7-	- 4.9	- 1.7	- 1.0
الناتج المحلى الإجمالى للقطاع النفطى	3.2	0.7-	6.9	1.5-	4.4-
الناتج الإجمالى للقطاع غير النفطى	2.4	3.2	4.0	3.4	3.6
القطاع الحكومى	2.1	1.4	2.1	2.9	2.2
القطاع الخاص	2.6	4.2	4.4	3.7	4.4
الناتج المحلى الإجمالى حسب نوع النشاط :					
الزراعة والغابات وصيد الأسماك	1.0	2.3	2.9	0.6	1.6
التعيين والتحجير	2.4	5.8-	7.2	1.6-	5.0-
نفط خام وغاز طبيعى	3.4	8.6-	7.3	1.6-	5.1-
نشاطات تعدينية أخرى	4.1	1.0	2.2	1.3	2.1
إجمالى الصناعة	2.3	4.3	4.8	4.6	4.5
تكرير النفط	1.0	0.4-	3.5	2.0-	0.5-
صناعة تحويلية أخرى	2.9	6.4	5.2	6.5	6.4
صناعات تحويلية أخرى	2.9	6.4	5.3	6.5	6.4
الكهرباء والغاز والمياه	5.2	8.8	4.7	5.1	5.1
البناء والتشييد	2.0	2.4-	5.9	0.9	2.1
تجارة الجملة والتجزئة،والفنادق والمطاعم	11.2	8.5	4.8	4.6	4.5
النقل والتخزين والمواصلات	4.0	2.6	4.0	7.8	7.3
خدمات المال والتأمين،والعقارات والأعمال	0.5-	5.4	2.6	2.2	4.1
خدمات إجتماعية وشخصية	2.0	3.7	5.1	4.5	5.4

* لا يشمل رسوم الاستيراد (ت) أرقام أولية

المصدر : مصلحة الإحصاءات العامة ، إدارة التخطيط .

ثانياً : المشكلة :

الاستثمار الأجنبى المباشر هو انتقال رؤوس الأموال الأجنبية للاستثمار فى الخارج بشكل مباشر للعمل فى صورة وحدات صناعية أو تمويلية أو إنشائية أو زراعية أو خدمية ويمثل حافز الربح المحرك الرئيسى للاستثمارات الأجنبية المباشرة .

ولقد إكتسبت الاستثمارات الأجنبية والتكنولوجيا أهمية خاصة على اثر التطورات التى طرأت على الاقتصاد الدولى خلال العقد الأخير من القرن الحالى،خاصة فى ظل اتجاه العالم إلى إزالة الحواجز والقيود سواء كانت منها السياسية أو الاقتصادية. والدول النامية أصبحت تعول على الاستثمار الأجنبى المباشر دوراً هاما وكبيراً فى تمويل التنمية .

لهذا فإنه بعد إنشاء منظمة التج -ز- 1995 أصبح لزاما على الدول النامية من أن تعيد صياغة اقتصـ ... ـاجات السوق الدولية لكى تستطيع المنافسة وذلك بعد أن اصبحت الميزة التنافسية هى السمة الغالبة على السوق الدولية .

وتحاول المملكة العربية السعودية تنمية الاستثمار الأجنبى المباشر من خلال تهيئة المناخ الاستثمار، لجذب المستثمر الأجنبى وتحفيزه على الاستثمار وتنمية قطاعات الاقتصاد القومى المختلفة ، من خلال التشريعات والإعفاءات التى تؤمن للمستثمر أمواله وارباحه وتحافظ للمجتمع على القيمة المضافة من هذه الاستثمارات .

ولقد كان الاستثمار الأجنبى المباشر أحد المتغيرات التى تلعب دوراً كبيراً فى دفع عجلة التنمية فى الدول النامية لما له من آثار إيجابية تفوق آثاره السلبية، فضلاً على أنه يدفع الدول النامية إلى إجراء المزيد من الإصلاحات الاقتصادية والمؤسسية التى تهدف إلى جذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة خاصة فى ظل محاولة اندماجها مع السوق الدولية .

وعلى أى حال فإن الاستثمارات الأجنبية تعتبر أحد المحاور الهامة للتنمية فى ظل محدودية الموارد وإن كان هناك جدل أمام هذه المقولة، إلا أن الاستثمار الأجنبى يعتبر أحد موارد الحقن للتنمية الاقتصادية . وعلى الدول النامية إذا كانت جادة فى تحقيق التنمية الحقيقية والشاملة والمتواصلة أن تجتهد فى سبيل تخفيض سلبيات هذا النوع من الاستثمار وتعظيم إيجابياته بما يتلاءم واحتياجات برنامج التنمية . ولكن قد تكمن المشكلة من الاستثمار الأجنبى فى ضعف الأجهزة الإدارية والرقابية وتعاظم الفساد فى اقتصاديات الدول النامية بما يساعد على تعظيم سلبيات الاستثمار الأجنبى .

ولكن وفقا لاتجاهات العالم الحديث فى العولمة والاندماج فى سوق واحد فإنه أصبح من الضرورى الاعتماد على الاستثمار الأجنبى والتكنولوجيا العالمية لكى تستطيع أن تعضد الاستثمارات المحلية والتكنولوجيا المحلية لإنتاج سلع وخدمات ذات قدرة تنافسية فى الاقتصاد الدولى. أيضا يساعد ذلك القطاعات الاقتصادية على إنتاج سلع للسوق المحلى تستطيع المنافسة خاصة فى ظل أحكام منظمة التجارة العالمية وحرية دخول السلع للسوق المحلى والمنافسة فى السوق المحلى وليست للسوق العالمى .

ويعرف مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية "أونكتاد" الاستثمار الأجنبى المباشر على أنه ذلك الاستثمار الذى ينطوى ، تعكس مصالح دائمة ومقدره على

التحكم الإدارى ، بين شركة فى القطر الأم (القطر الذى تنتمى إليه الشركة المستثمرة) وشركة أو وحدة إنتاجية فى قطر آخر (القطر المستقبل للاستثمار) .

وتعرف الشركة الأم (المستثمر الأجنبى) على أنها تلك الشركة التى تمتلك أصولاً فى شركة (أو وحدة إنتاجية) تابعة لقطر آخر غير القطر الأم .

استناداً على هذا التعريف ، يشمل الاستثمار الأجنبى المباشر على ملكية حصة فى رأس المال عن طريق شراء أسهم فى الشركة التابعة، وإعادة استثمار الأرباح التى تحققها الشركة التابعة ولا تقوم بتوزيعها لحملة الأسهم. أو الاقتراض والأئتمان ، فبعد وطول المدى بين الشركة الأم والشركات التابعة، أو التعاقد من الباطن وعقود الإدارة، وترتيبات تجهيز المشاريع بطريقة المفتاح وحقوق الامتياز والترخيص لإنتاج السلع والخدمات .

هذا وتلعب الشركات عبر الوطنية الدور الرئيسى فى تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة وذلك من خلال عمليات الإندماج مع الشركات والمؤسسات الوطنية أو متعددة الجنسيات ، للأقطار المتقدمة كالولايات المتحدة الأمريكية وبعض الدول الأوروبية واليابان .

لهذا فإن الاستثمارات الأجنبية والتكنولوجيا العالمية أصبحتا ضرورة لدفع عجلة التنمية الاقتصادية فى الدول النامية والعربية ومن بينها المملكة العربية السعودية .

وخلال الفترة 91-1996 لوحظ تزايد نصيب الدول النامية من الاستثمار الأجنبى المباشر حيث بلغت قيمة الاستثمارات الأجنبية المباشرة فى الدول النامية نحو 42 بليون دولار عام 1991 تمثل نحو 26.3% من استثمارات العالم ارتفعت لتصل عام 1996 نحو 129 بليون دولار تمثل 37.6% من جملة الاستثمارات الأجنبية فى العالم فى حين نراجع نصيب الدول المتقدمة من 71.8% عام 1991 من جملة استثمارات العالم إلى 60.7% عام 1996 .

وتتمتع المملكة العربية السعودية بالعديد من المزايا الاقتصادية والسياسية ابتداء من استقرار البيئة الاقتصادية وثبات صرف العملة ، سياسة الانفتاح ومالدى المملكة من اتفاقيات تجارية ثنائية ومتعددة الأطراف، تو

الى متين والكثير من الجوانب

الأخرى. ولكن رغم ذلك فإن مسار النمو الاقتصادى تميز بالبطء وعدم المنافسة مع البيئات الأخرى. وبرزت مجموعة من الاختلالات الهيكلية فى بيئة الاستثمار فى المملكة تمثلت فى التالى :-

1. **-تدنى كفاءة الاستثمار فى تحقيق النمو الاقتصادى إلى جانب تباطؤ تاثيره عملية التحول الهيكلى و تنويع النشاطات الاقتصادية .**
2. **-محدودية قدرة المملكة على جذب الاستثمارات الأجنبية .**
3. **-القصور فى البنية التحتية مقارنة بدول مماثلة .**
4. **-التحولات السكانية التى ساهمت مع عدم توافق مخرجات التعليم مع متطلبات سوق العمل، ضمن عوامل أخرى ، فى تدنى مشاركة القوة العاملة المحلية فى سوق العمل .**

نصيب المملكة العربية السعودية من الاستثمارات الأجنبية :

توضح معلومات "الأونكتاد" أنه خلال الفترة (1989-1998) سجلت تدفقات الاستثمار الأجنبى المباشر نحو الدول العربية اتجاها يشابه ذلك الذى رصد على مستوى العالم حيث أرتفعت قيمة الاستثمار الأجنبى المباشر من حوالى 2.9 مليون دولار كمتوسط سنوى للفترة (1989-1998) إلى حوالى 7.6 بليون دولار عام 1998. إلا أن هذا الاتجاه الصعودى قد أنقلب بعد ذلك لتنخفض قيمة الاستثمار إلى حوالى 2.7 بليون دولار عام 1999 وأرتفعت بعد ذلك إلى 4.9 بليون دولار عام 2000 .

كان نصيب المملكة العربية السعودية من تدفقات الاستثمار الأجنبى المباشر خلال الفترة 1975-2000 كالآتى .

مليون دولار

السنه	1975	1980	1985	1990	1995	2000
العالم	22.000	52.000	48.000	203.000	331.000	1492.000
الدول النامية	8.640	11.23	12.35	22.200	111.888	237.900
المملكة	509	8.934	742	1.033	2.381	3.119

UNCTAD ,2001,

وعلى الرغم من الأهمية الم -ى- ِ الاستثمار الأجنبى المباشر فى البلدان النامية ومنها المملكة العربية السعودية – ومع تسليمنا بأن ثمة أثاراً سلبية لابد وأن يخلفها هذا الاستثمار.

وتبدو أهمية تناول هذا الموضوع فى المملكة العربية السعودية خاصة فى ظل التغيرات الإقليمية والدولية التى يتمثل أهمها فى :

1. **-اتساع نطاق العولمة والمستجدات فى سمات نشاط الشركات دولية النشاط .**
2. **-اتفاق إجراءات الاستثمار المرتبط بالتجارة فى إطار جولة أورجواى للمفاوضات التجارية متعددة الأطراف .**
3. **-الاتجاه المتزايد نحو الإصلاح الاقتصادى والأخذ بآليات السوق فى بلدان أوروبا الشرقية والاتحاد السوفيتى سابقاً .**
4. **-الترويج لفكرة السوق الشرق أوسطية ضمن الترتيبات الإقليمية الجديدة .**
5. **-الاتجاه المتزايد فى الاقتصاديات العربية للأخذ بآليات السوق وتطبيق برامج الإصلاح الاقتصادى فيها .**
6. **-اتساع نطاق ظاهرة التكتلات الاقتصادية الدولية .**

الاستثمار الأجنبى فى المملكة :-

أدركت المملكة فى فترة مبكرة من مراحل التنمية أهمية الاستثمارات الأجنبية لتنمية مواردها الطبيعية ونقل التقنية والاستفادة من الخبرات والمعارف الإدارية المتميزة وإتاحة فرص العمل للشباب السعودى، وفتح المجال للوصول بالمنتجات الوطنية إلى أسواق وقنوات جديدة وأكدت ذلك من خلال خطط التنمية المتتالية .

ويتهيأ الاقتصاد السعودى الآن وخلال الفترة القادمة لمرحلة انتقالية جديدة كى يتمكن من الاستمرار فى الأداء التنموى الإيجابى ، ومواكبة المتغيرات العالمية، وتسعى المملكة للانضمام إلى منظمة التجارة العالمية والانفتاح بشكل أكبر على العالم. وقد ترافق ذلك مع صدور نظام الاستثمار الأجنبى وتأسيس الهيئة العامة للاستثمار عام 1421 هـ 2000 والذى يعد خطوة جيدة نحو المسار الصحيح لتفعيل وتنشيط الاستثمار الأجنبى فى المملكة وتحريره من القيود الاستثمارية والإدارية والتجارية والعوائق التى تؤثر سلباً على أدائه. وسوف يعمل ذلك على خلق قوة ذاتية للاستثمارات الأجنبية. ويضاعف منها. فالمستثمر الأجنبى توفرت لديه الآن عديد من المقومات الاستثمارية فى المملكة . كما أن المملكة تتمتع بمزايا جذب للاستثمار الأجنبى، سواء منها المزايا الاقتصادية أو الاجتماعية أو السياسية. مما قد لا تتمتع به دول أخرى. إلا أنه فى الوقت نفسه يتحتم رفع جميع المعوقات التى مازالت حتى الآن تحول دون نمو الاستثمارات الأجن -ك- ون التفعيل شاملاً جميع مجالات الاستثمار الممكنة وعدم التركيز ف- -ى -- -ى -ون -ر ، وذلك لتوسيع القاعدة الإنتاجية ، وخلق مزيد من التنافس والذى سوف يؤدى إلى تحقيق المزايا الآتية :